مُؤكداً أنه يجب التوافق بين الطرفين على الآليات التنفيذية للتعاون..

المجلس الأعلى للأمن القومي يعلن موقفه من الاتفاقية مع الوكالة الدولية

إيران ترسل تقريرها إلى الوكالة الدولية فقط بعد الحصول على موافقة المجلس الاعلى للأمن القومي

أعلنت أمانة مجلس الأمن القومي بشأن طبيعة التفاعل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يلي: تمت مراجعة نص هذه الترتيبات من قبل اللجنة النووية في المجلس الأعلى للأمن القومي، وتمت الموافقة من قبل هذه اللجنة على ما تم التوقيع عليه.

واصدرت أمانة المجلس، أمس الاحد، بيانا حول الترتيبات الموقعة بين وزير الخارجية والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن آلية التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية في ظل الظروف الجديدة (بعد العدوان الصهيو-امريكي على المنشآت النووية الخاضعة للرقابة التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، وأعلن بعض النقاط.

وورد في هذا البيان: «تمت مراجعة نص هذه الترتيبات في اللجنة النووية لمجلس الأمن القومي، وما تم توقيعه هو بالضبط ما تم اعتماده من قبل هذه اللجنة».

ويضيف البيان: «اللجنة النووية، وهي مكونة من كبار المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، كانت دائما معتَمدة من قبل المجلس الاعلى للأمن القومي لاتخاذ القرارات، وقد سارت هذه اللجنة في هذه المرحلة أيضا وفق الإجراءات المعتادة».

في حال اتخاذ أيّ إجراء عدائي

وفيما يتعلق بالمنشآت النووية الايرانية الخاضعة للرقابة التابعة للوكالة الدولية للطاقة النووية في إيران والتي تعرضت للهجوم من قبل أمريكا والكيان الصهيوني؛ اكدت أمانة مجلس الأمن القومي الإيراني في بيانها على النقاط التالية:

أولا: بعد تهيئة الظروف الأمنية والسلامة اللازمة، تقوم إيران بإرسال تقريرها إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية فقط بعد الحصول على موافقة المجلس الاعلى للأمن القومي.

ثانيا: في المرحلة التالية، يجب التوافق بين الطرفين على الآليات التنفيذية للتعاون فيما يتعلق بالتقرير المرسل إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية، كما يجب أن تخضع أي إجراءات تنفيذية بموجب الإجراءات الداخلية للحصول على موافقة المجلس الاعلى للأمن القومي.

وفي ختام البيان، جاء ما يلي: في حال اتخاذ أي إجراء عدائي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو منشآتها النووية، بما في ذلك إعادة إحياء قرارات مجلس الأمن الدولي المنتهية صلاحيتها، فإن تطبيق هذه الترتيبات سيتم تعليقها.

إسلامي: سنستغل المؤتمر العام للوكالة الدولية لعرض آرائنا

فرصة للتعبير عن وجهات النظر

من جانبه، أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية مشاركة إيران في المؤتمر العام التاسع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقال: سنستغل هذه الفرصة لعرض آرائنا والأحداث التي أثرت على الصناعات النووية الإيرانية في ظل تقاعس الوكالة في الأشهر الأخيرة.

وقال محمد إسلامي في مقابلة مع هيئة الإذاعة والتلفزيون: إن الدورة التاسعة والستين للمؤتمر العام تعقد الاثنين في فيينا، وهو أحد الاجتماعات المهمة التابعة للأمم المتحدة، حيث تشارك فيه سنوياً إيران ومنظمة الطاقة الذرية كممثل عن البلاد. وأضاف: «إن هذه القمة فرصة للتعبير عن وجهات النظر، خاصة الظروف التي حدثت خلافا لميثاق الأمم المتحدة ولوائح وقواعد ونظام الوكالة للصناعات النووية في البلاد».

وأوضح إسلامي: لقد قدّمنا بالفعل مشروع قرار لطرحه على المؤتمر ونعمل على المتابعة والتنسيق لبحث هذا المشروع. كما سنعرض أوضاعنا ونقوم بإجراء لقاءات متعددة الأطراف مع الدول التي لنا معها تعاون نووي قائم.

وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية: نحن على ثقة بأن هذه المشاركة وما ستتيحه من فرصة لعرض وجهات النظر وتوضيح ما جرى من خروقات للأنظمة وتقاعس الوكالة، ستمنحنا إمكانية إيصال رواية صريحة وواضحة إلى المجتمع الدولي.

أخبار قصيرة

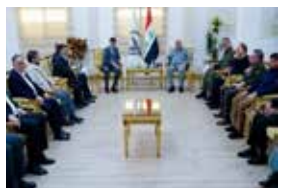

قائد قوات الامن الداخلي يلتقي رئيس هيئة الحشد الشعبي

التقى رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، التقى بالعميد أحمد رضا رادان، قائد قوات الامن الداخلي، حيث تشاور الجانبان حول التعاون الثنائي. كان محور هذه المشاورات تعزيز التعاون الأمني خاصة في المعابر الحدودية والتنسيق المشترك، لا سيما في مجالات تبادل المعلومات بين البلدين. وقد حققت قوات الامن الداخلي والقوى الأمنية العراقية بما فيها الحشد الشعبي تنسيقاً جيداً هذا العام في مجال إقامة مراسم الأربعين، وخلال إقامة هذه المراسم أيضاً زار المسؤولون المعنيون في البلدين المعابر الحدودية لمراقبة عملية تنقل الزائرين. مع ذلك، فإن موضوع نشاط المهربين خاصة في المناطق الحدودية بين البلدين يشكل تحدياً أمنياً مشتركاً بين البلدين، حيث ازداد في السنوات الأخيرة تهريب السلاح في هذه المناطق الحدودية بسبب تحريض الكيان الصهيوني، مما تحول إلى تحدٍ أمني.

عقد الاجتماع الأول للمشاورات السياسية بين إيران والهند وأوزبكستان

أعلنت وزارة الخارجية، السبت، عن عقد الاجتماع الأول للمشاورات السياسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الهند وجمهورية أوزبكستان، على مستوى مدراء الإدارات الإقليمية لدى وزارات خارجية الدول الثلاث، وذلك باستضافة العاصمة طهران. وأعلنت الخارجية في بيان صدر عقب اختتام هذه الجولة من الاجتماع الثلاثي الذي عقد في ٩ أيلول/سبتمبر، أن «محمد رضا بهرامي» مدير عام شؤون جنوب آسيا بوزارة الخارجية الإيراني المشارك في هذا الاجتماع، بينما ترأس الوفد الهندي «آناند براكاش» المدير العام الإقليمي بوزارة الخارجية الهندية، وتولى رئاسة الوفد الأوزبكي «غلامجون بريمكولوف» المدير العام لقسم التعاون مع دول جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية الأوزبكية.

خدمات الطوارئ الإيرانية أكبر شبكة إغاثة في المنطقة

قال «جعفر ميعادفر» رئيس منظمة الطوارئ الوطنية في البلاد: منظمة الطوارئ الوطنية موجودة في خدمة الشعب ولديها ٣٤٦٦ قاعدة في جميع أنحاء إيران وتنفذ ما يقرب من ٦ ملايين مهمة سنويًا. وأضاف: هناك ١,٤٧٦ قاعدة حضرية و١,٩٣٤ قاعدة برية و٥٣ قاعدة جوية و٣ قواعد بحرية تخدم الشعب من البر والجو والبحر. ويتم الرد على ٢٠ مليون مكالمة في غرفة الطوارئ شهريًا. وفيما يتعلق بالكوادر، صرّح رئيس منظمة الطوارئ: يعمل في قواعد الطوارئ ومراكز الاتصالات أكثر من ٣٠ ألفاً من الكوادر البشرية المتعلمة والأكاديمية، جميعهم من خريجي الجامعات الطبية وحاصلين على درجة البكالوريوس على الأقل.

فيما يحضر اجتماع القمة العربية الإسلامية الطارئة في قطر..

عراقجي: الترويكا الأوروبية لا تملك أي حق قانوني أو سياسي لتفعيل آلية الزناد

وصل وزير الخارجية سيد «عباس عراقجي» ظهر يوم أمس، الى قطر للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، حيث ألقى كلمة خلال الإجتماع.

وعقد وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية اجتماعا ظهر الأحد في الدوحة، تمهيدا لقمة عربية إسلامية طارئة اليوم الاثنين، تبحث العدوان الصهيوني على قطر الثلاثاء الماضي. حيث ستناقش القمّة مشروع بيان بشأن العدوان الصهيوني على الدوحة، قدمه الاجتماع التحضيري للقمة الذي عقده وزراء الخارجية يوم أمس.

ويشارك في القمة رئيس الجمهورية الدكتور «مسعود بزشكيان».

عراقجي اجرى قبل بدء اعمال الاجتماع الوزاري في الدوحة، مباحثات مع عدد من نظرائه الذين يمثلون دولا اسلامية وعربية مختلفة بهذا الاجتماع.

عراقجي يحذّر الترويكا الأوروبية

على صعيد آخر، قال عراقجي في مدونة على موقع التواصل الاجتماعي «اكس»: إن الترويكا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) ليس لها أي حق قانوني أو أخلاقي أو سياسي في تفعيل آلية «سناب باك».

وكتب عراقجي: إن المسألة لا تقتصر على أن الدول الأوروبية الثلاث لا تملك أي حق قانوني أو سياسي أو أخلاقي لتفعيل آلية الزناد، بل حتى لو افترضنا أن لها هذا الحق، فإن المثل القائل: إذا لم تستخدمه ستخسره «لا ينطبق هنا».

وأضاف: «التوصيف الأدق للمأزق الذي يواجه هذه الدول هو: إذا استخدمته ضاع منك كل شيء». هذا وقال وزير الخارجية في اجتماع لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي: إن المفاوضات مع الوكالة كانت في إطار موافقات اللجنة النووية التابعة للمجلس الأعلى للأمن القومي، وقد أرسلنا تفاهم القاهرة إلى قادة البلاد.

وأعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي إبراهيم رضائي: انعقد اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي مساء السبت، بحضور غالبية أعضاء اللجنة، وبحضور وزير الخارجية سيد عباس عراقجي. وتابع: حضر السيد عباس عراقجي، وزير الخارجية، الاجتماع برفقة عدد من نوابه، وشرح التفاهمات الأخيرة لبلادنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مستعرضًا تاريخ القضية وما حدث مؤخرًا في القاهرة.

وصرح: قال عراقجي إن أوروبا لا تملك الحق في تفعيل آلية «سناب باك»، وإن هذا الإجراء غير قانوني. لقد تغير تعاملنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب الظروف الجديدة وقانون المجلس، ولا يمكننا التعاون مع الوكالة كما كان من قبل، لذا نحتاج إلى آلية جديدة.

آثار اقتصادية مبالغ بها

وتابع رضائي: «صرح وزير خارجية بلادنا بأن تفعيل آلية «سناب باك» غير مرغوب فيه وله آثار سياسية ونفسية، ولكن آثاره الاقتصادية مُبالغ فيها. لا ننوي التعاون مع الوكالة بالشكل السابق، ويجب علينا التوصل إلى آلية وإطار عمل جديدين. المفاوضات مع الوكالة تجري في إطار موافقات اللجنة النووية التابعة للمجلس الأعلى للأمن القومي، وموافقات هذه اللجنة تُعادل موافقات المجلس الأعلى للأمن القومي، او المسؤول عنها علي لاريجاني».

وأضاف رضائي: «في هذا الاجتماع، أشار عراقجي إلى مفاوضات القاهرة، وقال إننا عملنا مع رافائيل غروسي لنحو ساعتين إلى ثلاث ساعات على نص الاتفاق، وبعد دراسة مستفيضة، توصلنا الى النص الذي قبلناه، وكان ذلك بعد ثلاث جولات من مفاوضات الخبراء التي عُقدت بالفعل، وأرسلنا هذه الوثيقة، أي تفاهم القاهرة، إلى رؤساء الدول».

وتابع: قال عراقجي إن الوكالة وافقت على ظهور شروط جديدة للتعاون بين إيران والوكالة، وعلى ضرورة مراعاة الاعتبارات الأمنية الإيرانية، كما وافقت الوكالة على تفاعلنا معها في إطار ترتيبات جديدة. لدينا مخاوف أمنية جديدة بشأن المنشآت النووية يجب مراعاتها. وصرّح وزير الخارجية بأنه في التفاهم مع الوكالة، تم التأكيد على أن التعاون مع الوكالة سيكون في إطار قانون مجلس النواب والمجلس الأعلى للأمن القومي، وأن أي تفتيش للمنشآت النووية سيكون في إطار قانون مجلس النواب وموافقات المجلس الأعلى للأمن القومي، وأن تنفيذ تفاهمنا مع الوكالة سيكون بشرط عدم القيام بأي عمل عدائي ضد إيران، مثل إعادة فرض العقوبات، وفي حال وقوع عمل عدائي ضد بلدنا، فسيتم إنهاء التفاهم.

وأكد وزير الخارجية أننا لسنا في موقف سلبي، بل نعتقد أن قانون تعليق التعاون مع الوكالة، الذي أقره مجلس الشورى في يوليو/تموز من هذا العام وأقره مجلس صيانة الدستور، ملزم ويجب تنفيذه.

على مروّجي التصريحات المعادية لإيران تصحيح سياساتهم

بالتزامن مع ذلك، ردّت وزارة الخارجية على الادعاءات غير المبررة الواردة في البيان المشترك لمجموعة السبع، مؤكدة على أنّه يجب على مطلقي ومروّجي هذه التصريحات المعادية لإيران أن يصحّحوا سياساتهم الخاطئة والإجرامية تجاه إيران والمنطقة، بدلا من التمسك باسقاطاتهم الناتجة عن عقلياتهم البالية المتعالية والاستعمارية.

وأصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا رفضت فيه الادعاءات غير المبررة الواردة في البيان المشترك لمجموعة السبع وشركائها، جاء فيه ما يلي: إن توجيه اتهامات باطلة ضد المسؤولين الذين يحمون الأمن القومي الإيراني هي تزييف صارخ للحقائق وتشويه متعمد من قبل مطلقي ومروّجي مثل هذه البيانات، الذين بسلوكهم غير القانوني والمزعزع للاستقرار في مختلف مناطق العالم، لا سيما في منطقة غرب آسيا، قد ساهموا في تعزيز انتهاك القانون الدولي وتفاقم انعدام الأمن.

وأضاف البيان: بلا شك، يجب على الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء مجموعة السبع أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع الدولي عن أدائهم غير اللائق في زعزعة استقرار وأمن المنطقة والعالم، ولا سيما بسبب شراكتهم وتعاونهم في انتهاكات فاضحة للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وكذلك بسبب دعمهم للمجموعات الإرهابية ذات السجلات السوداء الطويلة.

وأوضح البيان: في ظل الظروف التي يواصل فيها الكيان الصهيوني، بدعم شامل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أخرى مؤسسة لهذا البيان المعادي لإيران، عمليات القتل والإبادة الجماعية في فلسطين المحتلة، ويزرع الحرب المستمرة ضد دول المنطقة، فإن اصدار البيانات والتصريحات المعادية لإيران لا هدف له سوى تشتيت انتباه الرأي العام العالمي عن جريمة القرن، وتواطؤ اصحاب هذا البيان في الإبادة الجماعية.